

التاريخ: 2018/10/18

المحترمين

السادة/ شركة بورصة الكويت

تحية طيبة وبعد؛

الموضوع: التعقيب على خبر صحفي

إشارة إلى ما نشر في جريدة الرأي في عددها رقم (14352) الصادر بتاريخ 2018/10/17 بعنوان

((الموانئ ل التجارة: الأرض المغتصبة لا تزال في ميزانية لوجستيك)).

تود شركة كي جي ال لوجستيك (ش.م.ك.ع) تعقيباً على ما نشر في ذلك الخبر، بيان أنه أصبح معلوماً تماماً للقاصي والداني أن شركة كي جي ال لوجستيك وشركاتها التابعة والزميلة تتعرض لحملة شرسة وممنهجة لإثارة الرأي العام ضدها ولإضعاف دورها في خدمة الاقتصاد الوطني، ولم يكن من سبيل أمامها إلا اللجوء للقضاء العادل لإلغاء القرارات الإدارية التعسفية والجائرة التي صدرت ضدها على خلاف صحيح الواقع والقانون لإقصائها عن العمل في الموانئ الكويتية دون وجه حق.

وقد أظهر قضاؤنا العادل أن مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية بصفته قد أصدر ضد شركاتنا التابعة والزميلة العديد من القرارات الإدارية الباطلة والمخالفة للقانون وقضى بإلغائها وما ترتب عليها من آثار لما شابها من انحراف في استعمال السلطة عن قصد بغية الانتقام من الشركة والتكيل بها على النحو الثابت بالحكم الصادر بتاريخ 2017/11/27 في الدعوى رقم 2016/2775 إداري/8 ، ورغم ذلك لم تشفع تلك الأحكام الباتة في إعادة تمكين الشركة من العمل في الميناء إلى الآن.

فضلاً عن ذلك فإن القرار الإداري الصادر عن مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية رقم م.م.ك/2226 والمنوه عنه في الخبر الصحفي المشار إليه أعلاه صدرت أحكام قضائية نهائية وباتة لصالح شركاتنا التابعة والزميلة أكدت على أنه قرار باطل ومخالف للقانون وقضى بإلغائه، وبأحقية شركاتنا في العمل بالموانئ الكويتية مع التوجيه بسرعة تنفيذ تلك الأحكام حفاظاً على المصلحة العامة، ورغم ذلك لم تمكن المؤسسة شركاتنا من العمل في هذا المرفق الهام الذي عملت فيه لسنوات طوال خدمة للاقتصاد الوطني وماطلت في الإنصياح لتنفيذ أحكام القضاء التي تصدر باسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، وأخذت تصدر القرار تلو الآخر لتفريغ تلك الأحكام القضائية الصادرة

لمصلحة الشركة مما قضت به إضراراً بالشركة وللحيلولة بشتى الطرق دون عودتها إلى العمل بالميناء في تحدي واضح لأحكام القضاء واجبة النفاذ المعجل.

وقد سبق للشركة أن أفصحت بتاريخ 2016/2/7 عن الحكم القضائي الصادر في الدعوى رقم 10104/2015 إداري/10 لصالح شركة كي جي ال للمناولة (شركة تابعة) بإلغاء قرار مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية المنوه عنه بالخبر الصحفي المذكور أعلاه رقم م.م.ك/2226 المؤرخ 2015/7/30 بعدم تجديد تسجيل شركة كي جي ال للمناولة كمقاول مناولة بضائع عامة في ميناء الشعبية بعد أن ثبت للقضاء على وجه اليقين والقطع عدم صحة الزاعم بالمخالفات والتجاوزات المنسوبة للشركة بشأن أرض ميناء عبدالله والتي استند إليها القرار الإداري سالف البيان، كما قضت المحكمة أيضاً في ذات الدعوى بإلغاء قرار مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية رقم م.م.ك/ع/423-2015 المؤرخ 2015/12/31 بشطب تسجيل شركة كي جي ال للمناولة كمقاول مناولة بضائع عامة في ميناء الشعبية لصدوره بالمخالفة للقانون وذلك للأسباب سالفة البيان.

كما صدر حكم محكمة الاستئناف بتاريخ 2017/3/27 لصالح شركة كي جي ال للمناولة "شركة تابعة" والذي أيد حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ 2016/2/4 سالف البيان والذي سبق أن أفصحنا عنه بتاريخ 2017/3/28 مؤكداً عدم وجود أي تعدي أو إغتصاب أو إستيلاء أو مخالفة لأرض ميناء عبدالله كما تدعي المؤسسة، وهذا الحكم تأيد من محكمة التمييز في حكمها الصادر بتاريخ 2017/9/26 في الطعن رقم 2017/846 ومع ذلك وإلى الآن مازالت إدارة المؤسسة مستمرة في ادعاءاتها المخالفة لأحكام القضاء التي هي عنوان الحقيقة.

واستناداً إلى الأحكام القضائية مارة البيان، أقامت شركة كي جي ال للمناولة "شركة تابعة" في مواجهة مؤسسة الموانئ الكويتية دعوى تعويض رقم 2018/1804 بسبب ما أصابها من أضرار ناشئة عن القرارات الإدارية الصادرة من مدير المؤسسة وقضى فيها بتاريخ 2018/6/25 بإلزام مؤسسة الموانئ أن تؤدي إلى شركة كي جي ال للمناولة مبلغ وقدره (24,5 مليون دينار كويتي) تعويضاً عن القرارات الإدارية المقضي بإلغائها مارة البيان، فضلاً عن العديد من قضايا التعويضات التي مازالت متداولة أمام القضاء والمطالبات المالية الأخرى، وهو بلا شك سيثقل كاهل الخزنة العامة للدولة بمئات الملايين من الدنانير.

من جانب آخر تؤكد الشركة بأنه سبق للجهات الرقابية في هيئة أسواق المال التحقيق في شكوى سابقة خلال عام 2014 رددت ذات المزاعم والإدعاءات الواردة بالخبر المذكور أعلاه وقررت حفظ الشكوى لعدم صحتها.

وتستغرب الشركة موقف المسؤولين عن إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية وبعض الجهات الحكومية المعنية إزاء كل هذه القرارات غير المشروعة والتصرفات غير المسبوقة والتي تمثلت في بعض منها في التهجم على مواقع الشركة والتعرض بالإساءة والتخويف لموظفيها وتابعيها وليس بخاف على أحد مثل تلك التصرفات فقد سبق لمدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية بصفته في واقعة تعدى بالضرب وإهانة موظف عام بحق المراقبين الماليين التابعيين للجهات الرقابية وإدانته بحكم نهائي بإهانتهم مع إلزامه بتقديم تعهد بحسن السير والسلوك، فضلاً عن الأوضاع السيئة التي تشهدها الموانئ الكويتية منذ عام 2015 وهي البوابة الاقتصادية للبلاد أمام التجارة الدولية والتي باتت حديث مجتمع الأعمال الكويتي، وكذلك إهدار إيرادات المؤسسة والإضرار بأصولها وعدم المحافظة عليها وصيانتها بالإضافة إلى تحصيل قسم من إيراداتها عن طريق شركة لا تربطها أية علاقة مع المؤسسة على النحو الذي تم رصده من قبل ديوان المحاسبة وإسناد الأعمال لشركات لا تمتلك الخبرة ولا المعدات اللازمة لتنفيذ المهام المسندة إليها، وأيضاً ما تناقلته وسائل الإعلام عن معاناة التجار والمواطنين نظراً لما لحقهم من أضراراً مادية جسيمة نتيجة تعطل تجارتهم وبضائعهم المكدسة داخل الموانئ وكذلك الإضرار بمصالح الخطوط الملاحية التي قامت بتحويل بواخرها إلى موانئ مجاورة أكثر تنافسية، وذلك رغم الجهود الجبارة التي تبذلها الدولة والعديد من الشركات الوطنية في دعم خطة النهوض بالإقتصاد الوطني لتحقيق الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله والرعاه بتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي عالمي يوفر فرص عمل كريمة للمواطنين ويساهم في نهضة البلاد وإزدهارها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام؛


د. جعفر محمد علي
رئيس مجلس الإدارة

شركة كي جي إل لجستكس ش.م.ك.ع.
KGI Logistics K.P.S.C. ③

نسخة إلى: هيئة أسواق المال.